

## التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن

### الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة

عقدت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة اجتماعها الثاني عشر في 6 نوفمبر 2018 في أنقرة بتركيا تحت عنوان "تحسين برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وأثناء الاجتماع، أجرت مجموعة العمل المعنية بالتجارة مداولات حول تقريب السياسات حول تطوير برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين بين الدول الأعضاء. وثيقة الاجتماع، تم إعدادها وفقاً للنتائج الرئيسية للتقرير البحثي الذي تم إجراؤه خصيصاً للاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة وردود الدول الأعضاء على أسئلة السياسة المرسله من قبل مكتب تنسيق الكومسيك إلى نقاط الاتصال التابعة لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة. اتفق المشاركون في أثناء الاجتماع على التوصيات الخاصة بالسياسات والتي تضمنتها الوثيقة الصادرة عن الاجتماع. تشمل الوثيقة الحالية التوصيات الخاصة بالسياسات التي أبرزها الاجتماع.

**التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تشجيع تصميم حزمة جذابة حيث يفوق عدد المزايا التي يقدمها برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين للقطاع الخاص التكاليف التي تتحملها الشركات والتجار من أجل جذب الشركات للمشاركة في البرنامج**

تهدف برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين إلى تسهيل التجارة والمساهمة في الأمن والسلامة. وبالنظر إلى حقيقة أن برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين هو برنامج تطوعي، فإن لجذب الشركات للمشاركة في البرنامج له أهمية حيوية. ولذلك، يجب تقييم المزايا التي يوفرها برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين للقطاع الخاص فيما يتعلق بالتكاليف التي تتحملها الشركات والتجار للحصول على التصريح. وتشمل هذه التكاليف الرسوم المتعلقة بالتقديم والإجراء، وتكاليف إجراء التغييرات اللازمة لتكون مؤهلة للحصول على التصريح. تقدم حالة الاتحاد الأوروبي مثلاً جيداً لتصميم الحزمة، حيث يتم نشر وتحديث إرشادات المشغلين الاقتصاديين المعتمدين من قبل وحدة الضرائب والجمارك. توفر المبادئ التوجيهية دليلاً واضحاً على الفوائد والإجراءات والنصوص القانونية ومكاتب الاتصال للوكلاء ممن يرغبون في الحصول على تصريح.

في هذا الصدد، وعند تصميم حزمة يُقترح على الأقل، الوفاء بالفوائد التالية:

- قيام الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى بالإفراج الفوري عن البضائع لدى وصولها.
- الدفع الآجل للرسوم والضرائب
- الإعفاء من متطلبات الضمان/السندات

**التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تعزيز نهج متكامل في الأبعاد التشريعية والتنظيمية والتشغيلية مع الوكالات الحكومية الأخرى خلال مرحلة تصميم برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين من أجل القضاء على الازدواجية والتكرار بالإضافة إلى تجنب الإجراءات المرفقة**

ينبغي أن يتبع تصميم برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين نهجاً متكاملأً أخذ في الاعتبار أبعاده (التشريعية والتنظيمية والتشغيلية) المتعددة. وغالباً ما يكون الإصلاح التشريعي والتنظيمي خلال مرحلة التصميم إلى جانب إمكانية إعادة الهيكلة التنظيمية والمواءمة مع

الوكالات الحكومية الأخرى مطلوباً. غالباً ما يحدث تداخل في كثير من البلدان بين السلطات الجمركية والمنظمات الحكومية المفتوحة المشاركة في أمن الحدود ومراقبة الصادرات والواردات. ولذلك فيعد التشاور والمواظمة مع الوكالات الحكومية الأخرى أثناء مرحلة التصميم أمر حاسم وذلك لتجنب الإجراءات الزائدة والمرهقة في مناطق التداخل.

يمكن تبني نظام مركزي لتبادل البيانات بين مختلف مكاتب المُشغلين الاقتصاديين المُعتمدين والوكالات الحكومية ذات الصلة، حيثما ينطبق ذلك. يمكن إرسال إعلانات الاستيراد/التصدير الخاصة بالتاجر إلى كافة أصحاب المصالح في بيئة إلكترونية آمنة ومأمونة لفحصها والتحقق منها وإجازتها. وبعد ذلك، يمكن للهيئات الحكومية إما إصدار التصريح إلكترونياً أو طلب الفحص المادي.

**التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: التشجيع على تبني وزيادة عدد اتفاقات الاعتراف المتبادل (MRAs) لأنها تمكن المشترين في برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين من التمتع بفوائد تسهيل التجارة التي تقدمها الدول الشريكة**

تُتيح اتفاقات الاعتراف المتبادل (MRAs) لأصحاب المشغلين الاقتصاديين المعتمدين التمتع بفوائد تسهيل التجارة التي تقدمها الدول الشريكة. كما تساهم في تأمين سلسلة التوريد بسبب الاعتراف بوضع المشغلين الاقتصاديين المعتمدين عبر البلدان الشريكة.

وحالما يتم التوقيع على اتفاقات الاعتراف المتبادل، سيصبح مواصلة الامتثال وإدارة المخاطر أكثر فعالية وسيؤدي إلى اتفاقات جديدة للاعتراف المتبادل. يُعد توحيد معايير تأمين سلسلة الإمداد ومواءمتها جزءاً لا يتجزأ من أي اتفاقات فعالة للاعتراف المتبادل.

كما سيساعد توسيع نطاق اتفاقات الاعتراف المتبادل على تشكيل أسس برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين الإقليمي والذي سيوفر مكاسب تسهيلية للشركات عبر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

**التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: تعزيز التواصل مع القطاع الخاص مع برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد من خلال الاستفادة من إدارة العلاقات مع العملاء**

تعتمد برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين على التطوع وبصورة كبيرة على قنوات الاتصال المفتوحة بين مصلحة الجمارك وأصحاب المصلحة. يمكن أن يكون التشاور غير الكافي مع القطاع الخاص أمراً عسيراً حيث أنه قد يتسبب في سوء فهم محتمل للمزايا المتوقعة، مما يقلل من الحوافز التي تدفع الشركات من أن تصبح مشغل اقتصادي معتمداً.

تزيد إدارة علاقات العملاء المستخدمة من قبل عدد من برامج المشغل الاقتصادي المعتمد في الدول بمنظمة التعاون الإسلامي من جاذبية وفعالية برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين ويحسن التواصل مع القطاع الخاص.

**التوصية الخامسة المتعلقة بالسياسات: دعم مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة التوريد من أجل الاستفادة من برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين إلى أقصى حد ممكن**

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري والجزء الحيوي من سلسلة التوريد في الاقتصادات. ومع ذلك، وبسبب القدرة والتحديات المالية، قد لا تستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين وتواجه صعوبات في المشاركة في سلسلة التوريد.

إن استخدام الوسطاء الجمركيين ممن يتمتعون بوضع المشغل الاقتصادي المعتمد يمكن أن يسهل مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين. وبالتالي، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة التمتع بجميع المزايا الإجرائية لحالة المشغل الاقتصادي المعتمد مع تقليل تكلفة الاستثمار الإضافية.

تقدم الأردن من بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي برنامجاً شبيهاً لاسم المشغل الاقتصادي المعتمد يطلق عليه القائمة الفضية لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في الممارسات التجارية الممثلة والأمنة من خلال تقديم بعض التسهيلات التجارية في برنامج القائمة الذهبية. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركين الناجحين في القائمة الفضية مدعوون للتقدم بطلب للحصول على برنامج القائمة الذهبية.

#### **الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:**

**مجموعة عمل التجارة التابعة للكموسيك:** وفي اجتماعاتها اللاحقة، يُمكن لمجموعة العمل أن تقوم بشرح مجالات السياسة العامة المذكورة بعاليه وكذلك القضايا الأخرى المتعلقة بتيسير التجارة .

- **تمويل مشاريع الكوموسيك:** في إطار تمويل مشروع الكوموسيك، يدعو مكتب تنسيق الكوموسيك لاقتراح مشروعات كل عام. ومن خلال آلية تمويل مشروعات الكوموسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل أن تقوم بتقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح مقدمة من مكتب تنسيق الكوموسيك. فيما يتصل بمجالات السياسات المذكورة بعاليه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكوموسيك؛ حيث قد يمول مكتب تنسيق الكوموسيك مشاريع ناجحة في هذا المجال. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.